

حلقات نقاشية إقليمية



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org



تقرير ورشة عمل
الحركات النسوية العربية وعلاقتها
وتفاعلها مع الحركات النسوية
العابرة للقوميات

د. هدى الصدة

تقرير ورشة عمل الحركات النسوية العربية وعلاقتها وتفاعلها مع الحركات النسوية العابرة للقوميات

د. هدى الصدة

أستاذة الأدب الإنجليزي
والمقارن في كلية الآداب
بجامعة القاهرة،
وناشطة نسوية

فبراير/شباط ٢٠٢٠

حول معهد الأصفرى في الجامعة الأميركية في بيروت






يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفرى شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

يسعى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لاستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والمحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت، كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

 +961-1-350 000-1 ext 4469
 asfariinst@aub.edu.lb
 ActiveArabVoices.org
  [AsfariInstitute](https://www.facebook.com/AsfariInstitute)

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

2 حول معهد الأصفري في
الجامعة الأميركية في بيروت

8 المقدمة

10 الجلسة الأولى: النهج الدولي في تناول
حقوق النساء

13 الجلسة الثانية: الحركات النسوية العربية
والتحالفات العابرة للقوميات

- 16** الجلسة الثالثة: النسوية الإسلامية: حركة
عابرة للقوميات
- 18** الجلسة الرابعة: العنف ضد النساء وتوجس
التبعية
- 20** نظرة إلى المستقبل

تفاصيل حول المشروع

المشروع

بعيدًا عن الاستثناء العربي:

الحركات الاجتماعية متعددة القومية في العالم العربي

الجهة المانحة

مؤسسة كارنغي في نيويورك

أشكال هذا التفاعل وتطورت، كما تباينت التصورات عن هذه التحالفات وأصبحت محل جدل لم يحسم حتى الآن. فمن ناحية، يتم توظيف التحالفات العابرة للقوميات كمدخل لكسر شوكة الحركات النسوية العربية والادعاء بأنها أداة لتنفيذ أجندات استعمارية. ومن ناحية أخرى، يرى آخرون أن الحركات النسوية العربية استفادت بل وحققت مكاسب كثيرة في ظل هذه التحالفات من خلال التضامن وتبادل الخبرات والمعرفة. ومن ثم، اشتبك الحضور مع الأسئلة التالية: إلى أي مدى أثرت الحركات العابرة للقوميات على الحركات النسوية العربية؟ وبالمقابل، إلى أي مدى تأثرت الحركات العابرة للقوميات بالحركات النسوية العربية؟ وهل كان للحركات العابرة للقومية دور في تحديد وتأطير القضايا التي تبنتها الحركات النسوية العربية؟

لم تكن الحركات النسوية العربية أبداً منغلقة على ذاتها منذ البدايات الأولى للقرن العشرين، وهناك شواهد ووثائق كثيرة تؤرخ للتواصل بين النسويات العربيات بعضهن بعض، وبينهن وبين مجموعات نسوية في الغرب والشرق. ولكن، في سياق حلقة النقاش التي ركزت على الحركات النسوية العربية منذ الثمانينات، جرى التمييز بين مصطلحين أساسيين. المصطلح الأول هو التحالفات النسوية العابرة للقوميات، أي العلاقات التي طاغتها مجموعات نسوية غير رسمية وغير حكومية مع مجموعات وحركات غير حكومية في مناطق مختلفة في العالم. يختلف هذا عما يطلق عليه

عقد معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت في الأول من فبراير 2020 حلقة نقاش حول الحركات النسوية العربية وعلاقتها مع الحركات النسوية العابرة للقوميات وتفاعلها معها، وذلك ضمن مشروعه عن الحركات الاجتماعية العابرة للقوميات. شارك في حلقة النقاش باحثات وباحثين، ونشطاء وناشطات من مصر ولبنان والمغرب وتونس والأردن بهدف تبادل الخبرات والمعارف عن مسارات الحركات النسوية العربية وتفاعلها مع العالم الخارجي منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى يومنا هذا، من موقع اللحظة الراهنة، خاصة في ظل التحولات الكبيرة في النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين. فمن الآثار الإيجابية للحراك الثوري الذي اجتاح العالم العربي في السنوات الماضية وما ترتب عليه من بعث للروح في الحركات الاجتماعية الحقوقية، ولا سيما الحركة النسوية، ثم تعرّض هذه الحركات إلى هجمة شرسة من التخوين والملاحقة، أنه حفز المنخرطين في العمل الحقوقي للقيام بنقد ذاتي وإعادة التفكير في شكل هذه الحركات وأساليب العمل فيها، كما حفز على تقييم تحالفاتها، ومن ضمنها التحالفات العابرة للقوميات.

وبالنظر إلى الحركات النسوية في العالم العربي، نجد أنها منذ البدايات الأولى في أواخر القرن التاسع عشر، ثم انطلاقها في النصف الأول من القرن العشرين، قد ارتبطت وتفاعلت مع الحركات النسوية العالمية في الشمال والجنوب. وعلى مدار عقود، اختلفت

النهج الدولي internationalism في التعامل مع حقوق النساء internationalization of women's rights. نرصد بداية هذا النهج الدولي في منتصف السبعينات وانعقاد أول مؤتمر عالمي للمرأة في المكسيك، وتوقيع اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، سيداو في ١٩٧٩. ومع انعقاد المؤتمر الدولي الثاني للمرأة في نيروبي سنة ١٩٨٥، اعتبر هذا المؤتمر ميلاد الحركة النسوية الكونية التي أرسيت قضايا النساء في قلب السياسة الدولية. ترسخ النهج الدولي في تناول قضايا المرأة مع مؤتمر بكين ١٩٩٥، حيث ألزم إعلان بكين الحكومات على العمل على تحسين أوضاع النساء وتخصيص الموارد وتعديل القوانين في صالح تمكين النساء، كما ألزمت الدول بإنشاء آليات لمتابعة عمل الحكومات وضمان تحقيق الأهداف المتفق عليها. ترتب على ذلك ما يطلق عليه الآن تعبير النهج الدولي في تناول حقوق النساء، وأصبح التزام الدول بتحسين وضع النساء وسن القوانين المواثيق معيارا دالا على مستوى التقدم أو على أحقية الدول في الانضمام الى «نادي» الدول المتحضرة. ولقد استخدمت النسويات في مختلف الدول هذا النهج الدولي، وما ترتب عليه من التزامات على الحكومات، للضغط على الحكومات لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق النساء. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ارتفعت أصوات بعض المدافعات عن حقوق النساء لانتقد ما اعتبرته خطر متمثل في سطوة خطابات «حقوق النساء» التي تم فرضها على معظم الدول بسبب سطوة هذا النهج الدولي، مما أدى الى هيمنة أجندات عالمية أو امبريالية لا تتفق بالضرورة مع مطالب النساء المحلية ولا تستجيب لواقع حياتهم.

الجلسة الأولى: النهج الدولي في تناول حقوق النساء

تعاملت النسويات من كل البلدان مع هذا النهج بوصفه فرصة، فشاركن في المحافل الدولية وأطلقن مبادرات وكوّن تحالفات إقليمية ودولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية. ساهمن في الاجتماعات الدولية لمناقشة تقارير الحكومات، وكتبن تقارير موازية للتقارير الرسمية. أقمن علاقات مباشرة مع عضوات اللجنة الدولية المنوط بها مراقبة التزام الحكومات بتنفيذ الاتفاقية. باختصار، مكنت الاتفاقية والمشاركة في آليات المتابعة والرصد النسويات من الضغط على الحكومات والتسريع في إصدار تشريعات وقرارات داعمة لحقوق النساء. على سبيل المثال، اتبعت معظم الدول نظام الكوتا بأشكال مختلفة كأحد التدابير المقترحة لدعم مشاركة النساء في السياسة. أما بالنسبة للحركات النسوية في النظم الديكتاتورية، يمكننا القول بأن النهج الدولي أعطى المدافعات عن حقوق النساء «قوة رمزية» تفوق بكثير قوتهم الفعلية على الأرض في مواجهة حكومات لا تحترم حقوق المواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، استعانت الحركات النسوية في العالم بالمبادئ المترسخة في بنود اتفاقية سيداو التي تعلي من شأن قيم المساواة والعدل واحترام حقوق المواطنة وسيادة القانون، لرفع الوعي ونشر تلك المبادئ والأفكار في المجتمعات المحلية. وفي العالم العربي، عملت النسويات على تسليط الضوء على تلك المبادئ وربطها بقيم ومفاهيم مرتبطة بالمجتمعات العربية، بل وذهبت النسويات إلى البحث في التاريخ

تناولت الجلسة الأولى تأثير النهج الدولي في تناول حقوق النساء على الحركات النسوية العربية والدور الذي لعبته الهيئات الدولية في تأطير حقوق النساء والدفع بها، ومدى استفادة النسويات العربيات. فلقد صدقت كل البلاد العربية على اتفاقية سيداو فيما عدا السودان (وإثيوبيا)، مع تحفظات على بعض البنود. بشكل عام، كانت تحفظات الدول العربية حول بنود الاتفاقية رقم 2 (تنص على التزام الدول بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء وضمن المساواة القانونية) و16 (التي تلزم الدول باتخاذ كل التدابير لضمان المساواة بين الرجال والنساء في الزواج والعلاقات داخل العائلة)، على أساس الامتثال لها على ألا يتعارض ذلك مع الشريعة الإسلامية. كما تم التحفظ على البند رقم 9 المعني بالمساواة بين الرجال والنساء في منح الجنسية، حيث أن معظم البلدان العربية لا تساوى بين النساء و الرجال في حقهم بمنح الجنسية، مع الأخذ في الاعتبار بعض الإطلاحات المهمة التي أدخلت مؤخرا على القوانين المنظمة للجنسية في تونس والمغرب والجزائر ومصر واليمن.

استفادت الحركات النسوية في العالم بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص، من النهج الدولي في تناول حقوق النساء على أكثر من مستوى. لعبت الأمم المتحدة، وآليات متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية ومناقشة تقارير الدول عن الوفاء بالالتزامات المتفق عليها، دورا مهما في فتح مساحات كثيرة أمام النسويات من العالم للانفتاح على العالم بشكل غير مسبوق.

اختلف الحضور حول الدور الذي لعبته المجالس والهيئات الوطنية في العالم العربي في الدفع بحقوق النساء، آخذين في الاعتبار تباينات مهمة في السياقات المحلية، وفي شكل الهيئات الوطنية. فعلى سبيل المثال، تمتعت الحركة النسوية في المغرب بقدر أعلى من الاستقلالية مقارنة بدول أخرى في المنطقة. وذهب البعض الى أن بعض المجالس الوطنية للمرأة شكلت عائقاً أمام العمل الأهلي الفعال للدفع بأجندة نسوية قوية، بل حجت قدرة المجتمع الأهلي وساهمت في تشويه أنشطته. ورأى البعض الآخر أن التفاعل والشراكة مع الهيئات والمجالس الوطنية ترتب عليه تعديلات مهمة في التشريعات الوطنية الخاصة بوضع النساء في المجال العام والخاص. بشكل عام، ظهر جلياً من النقاشات تباين المواقف من الهيئات الوطنية ومن تقييم دورها في الدفع بأجندات نسوية. ومع ظهور جيل جديد من نسويات الدولة، أو النسويات والمجموعات التي تبين أجندة العمل الرسمية تحت لواء الهيئات الوطنية، أظهر النقاش الخلافات المستترة حول كيفية إدارة العلاقة مع الأنظمة السلطوية والهيئات التابعة لها، ما بين اتجاه يرى ضرورة التعاطي مع تلك الهيئات، وآخر يفضل تجنبها حرصاً على استقلالية العمل، واتجاه آخر يرى أهمية التعامل معها بشروط واضحة.

ثم، شهدت السنوات الأخيرة عدة تطورات على المستوى الدولي والإقليمي أدت إلى تراجع جذري في دور المؤسسات الدولية ولا سيما الأمم المتحدة، في الدفع بأجندات كونية لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الانسان وحقوق النساء. مع مرور الوقت، توقفت، أو كادت، اللجنة الدولية عن متابعة تقارير الدول فيما يخص تنفيذ توصيات سيداو، وتفاعست دول كثيرة عن تقديم التقارير الدورية؛

والتراث للبرهنة على شيوع قيم المساواة والعدل واحترام الحقوق.

ومن ناحية أخرى، لم ينجح النهج الدولي في تناول قضايا المرأة في إحداث تغييرات جذرية في أحوال النساء في العالم، مع بعض الاستثناءات، وهو التحدي الذي تواجهه الحركات النسوية الآن سنة 2020 في الذكرى الخمسة وعشرين لانعقاد مؤتمر بيكين. فعندما أرسى وثيقة بيكين في 1995 مبدأً أن حقوق المرأة من حقوق الانسان، ألزمت في نفس الوقت الدول بتأسيس هيئات أو مجالس وطنية لدعم حقوق النساء، يكون من مهامها توجيه السياسات العامة، والقيام بأنشطة دعوية، والتنسيق بين الجهات الرسمية، والأهم مراقبة تنفيذ اتفاقية سيداو على المستوى الوطني. كما حثت الوثيقة الدول على توفير الموارد اللازمة لعمل الهيئات الوطنية المعنية بحقوق النساء والقدرة على تنفيذ توصياتها. بالنظر الى حالة تلك المجالس أو الهيئات في البلدان العربية، نجد أنها لم تتوفر لها مقومات الاستقلالية أو الفاعلية، وأصبحت في معظمها واجهة لتحسين صورة الحكومات العربية في المحافل الدولية، واتسمت بظاهرة «السيدات الأول» كرئيسات لتلك المجالس، وأصبح هدفها تأميم العمل النسوي المستقل بل ومناقسة الجمعيات المستقلة على الموارد. ومن المفارقات المثيرة للانتباه أن إنشاء المجالس والهيئات الوطنية الجديدة في القرن الواحد والعشرين وفقاً للالتزامات الدولية للدول العربية، ترتب عليه إحياء ظهور جيل جديد من نسوية الدولة، أو في مجال حقوق النساء، تحت لواء النظام الحاكم والذي يستفيد من اهتمام تلك الأنظمة بالعمل على تحسين أوضاع النساء، ولو كان لأسباب سياسية مرتبطة بالعلاقات الدولية.

الأميركية من عدة اتفاقيات دولية، تقليص دور للأمم المتحدة على الساحة الدولية والتقليل من شأنه، مشروع (والذي أصبح واقعا في 2020) خروج إنجلترا من الاتحاد الأوروبي والتحالفات الإقليمية، والتوجه المتصاعد نحو تحالفات أحادية.

وأصبح جليا أن اتفاقية سيداو، مثلها مثل الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الانسان، ليس لديها سلطة فعلية ونفاذة لضمان التزام الدول. ساعد ذلك الوضع في التراجع في سلطة الاتفاقيات الدولية، صعود اليمين المتطرف في أوروبا، انسحاب الولايات المتحدة

الشخصية في البلدان العربية عن المجتمع وعن تطور أوضاع النساء، فعلى الرغم من أن النساء في معظم الدول العربية (باستثناء الخليج) منذ الخمسينات والستينات من القرن العشرين حصلن على الحقوق السياسية والحق في التعليم والعمل، إلا أنه لم يتم تعديل القوانين المنظمة للمجال الخاص بشكل يتناسب مع التغييرات التي حدثت في المجال العام. وأصبح العمل على تعديل قوانين الأحوال الشخصية أحد أولويات الحركات النسوية العربية.

ثم ذهبت بعض الآراء الى أبعد من القول بأن النسويات العربيات شاركن في صياغة الأجنداث الكونية واستطعن تحديد أولويات العمل من واقع مجتمعاتهن. ذهبت الى لفت الانتباه الى المبادرات والحملات التي أطلقتها النسويات العربيات، والتي كان لها ترددات كونية. على سبيل المثال، تمت الإشارة الى مجموعة 95 المغاربية، التي تكونت في سياق مؤتمر المرأة في بيكين، واستفادت من تجربة التواصل مع نسويات من شتى بلدان العالم. اختارت مجموعة 95 العمل على تعديل قوانين الأحوال الشخصية بسبب محورية تلك القوانين في تمكين النساء في كل العالم، وانطلقت من الواقع المعاش للنساء مباشرة، أي توثيق تجارب النساء في ظل قوانين أحوال شخصية ظالمة وانعكاس تلك القوانين على العلاقات الأسرية والاجتماعية. تبلورت وامتدت الحركة على مدار 10 سنوات، واستمرت على الرغم من التغييرات السياسية والإقليمية العاصفة، وبالرغم من التضيق على كل الحركات المستقلة في

تناولت الجلسة الثانية علاقات الحركات النسوية العربية مع التحالفات العابرة للقوميات وأثر تلك التفاعلات على مسار الحركات الوطنية. فمنذ الثمانينات من القرن العشرين، تنامى ظهور المنظمات غير الحكومية النسوية الحقوقية في معظم البلدان العربية تزامنا مع تحول النسوية الى حركة كونية. استفادت الحركات النسوية العربية من الانفتاح على تجارب دولية متنوعة، وشاركت النسويات العربيات، مثلهن مثل النسويات من البلدان المختلفة، في تشكيل تحالفات وعقد اللقاءات والتنسيق وإطلاق الحملات الكونية والعمل الجماعي. ثم تطرق النقاش الى النقد الذي عادة ما يستخدم ضد الحركات النسوية الوطنية، بأنها تعمل فقط في إطار أجنداث عالمية غربية، بل واستعمارية، مما يؤدي الى تجاهل الواقع المعاش للنساء في البلدان العربية واحتياجاتهن. هنا أجمع الحضور على فاعلية الدور الذي لعبته النسويات العربيات في تشكيل الأجنداث الكونية، حيث شاركن بقوة في اللجان المعنية وفي الحملات وفي صياغة القرارات والتوصيات. فعلى الرغم من انصياع بعض الجمعيات الأهلية إلى أجنداث قد لا تعبر عن واقعهم بحثا عن التمويل، إلا أنه هناك أمثلة كثيرة تبرهن على قدرة الحركة النسوية العربية في تحديد أولوياتها والعمل على تحقيق أهدافها، وفي توظيف التوجهات الكونية في صالح أجنذاتها. فنجد أن كل الحركات النسوية العربية ركزت عملها في الأساس على تعديل قوانين الأحوال الشخصية. فباستثناء تونس، تخلفت قوانين الأحوال

المغرب العربي. وكان من النتائج الملموسة لهذه الحركة الإطلاقات المهمة التي أدخلت على قوانين الأحوال الشخصية في المغرب، والتي ألهمت الحركات النسوية في العالم العربي وأعطتها دفعة إلى الأمام.

أما عن النقد الموجه للمجموعات النسوية التي برزت واشتد عودها في الثمانينات والتسعينات، فهو مبني على فرضية أنها ظهرت وتشكلت في إطار نظام عالمي نيو ليبرالي دفع بمفهوم المجتمع المدني وعظم من دور الجهود الفردية على حساب الحركات الاجتماعية التحررية ومن ثم أجهض صعود حركات اجتماعية لها قاعدية وأبدلها بمنظمات غير حكومية تعتمد بشكل أساسي في عملها على هيئات دولية لتمويل أنشطتها. وبالتدريج، تم إفراغ تلك الحركات من قدرتها على إحداث تغييرات جذرية وقصر عمل النسويات في مشروعات وأنشطة وتدريبات لتمكين النساء من التعامل مع نظم مبنية على علاقات قوى غير متوازنة، عوضاً عن العمل على مقاومة تلك النظم وتغييرها. أفضل مثال لهذا الخطاب النقدي لما يعرف بأنجزه الحركات النسوية، طرح من قبل أكاديميات في جامعة بيرزيت في فلسطين اللاتي ذهبن إلى أن الأذى بمنحى الأنجزه في التسعينات كان على حساب انخراط النساء في حركات التحرر الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي. لكن، ورغم إدراك المشاركات بالتحديات المرتبطة بالعمل النسوي منذ الثمانينات، خاصة فيما يخص اعتماد المنظمات غير الحكومية على مصادر دولية للتمويل والمحاذير المصاحبة لذلك، إلا أن الحضور اتفق على نقطتين أساسيتين.

أولاً، لا ينسحب المثال الفلسطيني على كل البلدان العربية التي نالت استقلالها في

الخمسينات والستينات، حيث لم تكن هناك معركة تحرر وطني تخوضها النساء ضد محتل أجنبي، ثم أتت فترة الأنجزه وقضت عليها. كما لا ينسحب على الحركات النسوية العربية كذلك النقد الموجه للأنجزه على اعتبار أن الأنجزه أدت إلى إحلال حركات نسوية قاعدية بمنظمات محدودة العضوية ومن ثم محدودة التأثير. الوضع في معظم البلدان العربية مختلف تماماً، لثلاثة أسباب رئيسية. السبب الأول هو عدم وجود حركة تحرر وطني في البلدان العربية في الثمانينات، بل كانت هناك أنظمة «وطنية» تتسم بالسلطوية. السبب الثاني يرجع إلى أوضاع دول ما بعد الاستعمار في العالم العربي، حيث اتسمت الأنظمة الحاكمة بالدكتاتورية وعملت حثيثاً على القضاء على استقلالية العمل الأهلي، وبالتبعية، على الحركات الاجتماعية الفاعلة أو الناشئة. أي أنه لا يمكن الحديث عن وجود حركات اجتماعية في كل البلدان العربية ذات قاعدية وجماهيرية وفاعلية، باستثناء الحركات الإسلامية التي كان لها وضعية خاصة وترتيبات مختلفة مع النظم السلطوية القائمة. السبب الثالث، وهو نتيجة السبب الأول، وهو أن الحركات النسوية في الثمانينات انتهزت ظرفاً عالمياً لمواجهة النظم الدكتاتورية في دولها، واستعادت نشاطها بعد سنوات من القمع والتهميش.

النقطة الثانية التي تم الاتفاق عليها تتعلق بضرورة التعميم ووضع جميع المنظمات غير الحكومية في سلة واحدة وعدم الانتباه إلى التعددية في الشكل والأهداف والفاعلية. فبعض المؤسسات فردية، أو عائلية، أو محدودة العضوية، أو دائمة العضوية، وبعضها مؤسسات لها عضوية عريضة ويتم اختيار مجلس الإدارة بالانتخاب، وهناك مراكز بحثية متخصصة، وهناك

المغرب العربي. وكان من النتائج الملموسة لهذه الحركة الإطلاقات المهمة التي أدخلت على قوانين الأحوال الشخصية في المغرب، والتي ألهمت الحركات النسوية في العالم العربي وأعطتها دفعة إلى الأمام.

أما عن النقد الموجه للمجموعات النسوية التي برزت واشتد عودها في الثمانينات والتسعينات، فهو مبني على فرضية أنها ظهرت وتشكلت في إطار نظام عالمي نيو ليبرالي دفع بمفهوم المجتمع المدني وعظم من دور الجهود الفردية على حساب الحركات الاجتماعية التحررية ومن ثم أجهض صعود حركات اجتماعية لها قاعدية وأبدلها بمنظمات غير حكومية تعتمد بشكل أساسي في عملها على هيئات دولية لتمويل أنشطتها. وبالتدريج، تم إفراغ تلك الحركات من قدرتها على إحداث تغييرات جذرية وقصر عمل النسويات في مشروعات وأنشطة وتدريبات لتمكين النساء من التعامل مع نظم مبنية على علاقات قوى غير متوازنة، عوضاً عن العمل على مقاومة تلك النظم وتغييرها. أفضل مثال لهذا الخطاب النقدي لما يعرف بأنجزه الحركات النسوية، طرح من قبل أكاديميات في جامعة بيرزيت في فلسطين اللاتي ذهبن إلى أن الأذى بمنحى الأنجزه في التسعينات كان على حساب انخراط النساء في حركات التحرر الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي. لكن، ورغم إدراك المشاركات بالتحديات المرتبطة بالعمل النسوي منذ الثمانينات، خاصة فيما يخص اعتماد المنظمات غير الحكومية على مصادر دولية للتمويل والمحاذير المصاحبة لذلك، إلا أن الحضور اتفق على نقطتين أساسيتين.

أولاً، لا ينسحب المثال الفلسطيني على كل البلدان العربية التي نالت استقلالها في

منظمات دعوية وحقوقية، وأخرى خدمية؛ كما تختلف الأشكال القانونية للجمعيات، الى آخر تلك التنوعات التي تجعل التعميم مغل بل ومضلل بالضرورة. لكن النقطة الأهم في هذا المنحى النقدي للأنجزه هي خطوة إغفال أو التقليل من شأن استقلالية القرار لدى العديد من الجمعيات الفاعلة، ومن ثم الدور الذي تقوم به النسويات العربيات في توجيه وتعديل سياسات محلية وكونية.

الإسلامية وإحدى مؤسسات حركة مساواة musawah، وفي بداية الثمانينات، قد اعتبرت أن النسوية الإسلامية مرادفا للنساء المنخرطات في الحركات الإسلامية، ثم عادت وراجعت موقفها لتمييز بين نساء الأحزاب الإسلامية وبين النسويات الإسلاميات اللاتي يقدن حركة إصلاحية من منظور النوع للتراث الفكري الإسلامي. ثم إذا اعتبرنا أن النسوية الإسلامية حركة فكرية إصلاحية تشتبك مع النصوص الدينية من منظور النوع، وأنها ليست مرتبطة بالضرورة بالحركات الإسلامية في الثمانينات، نعود إلى بدايات القرن العشرين وإلى نساء عربيات اشتبكن مع النصوص الدينية مثل نظيرة زين الدين في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، وإلى المدرسة التونسية في الدراسات الإسلامية ودورها في إنتاج معرفة نسوية تشتبك مع التفسيرات الفقهية، وأخرى كثيرات تحاورن مع رجال الدين المناهضين لحقوق النساء وتسلمن الضوء على النصوص والمبادئ الداعمة لحقوق النساء في الأديان. أما عن العلاقة بين النسوية الإسلامية والحركات النسوية العربية «العلمانية»، هنا يحدثم الجدل والخلاف. فالقول بأن الحركات النسوية العربية هي حركات علمانية، ومن ثم، فهي تختلف في توجهاتها وأيديولوجيتها جذريا عن النسوية الإسلامية، يغفل واقع أن أغلب الحملات والمطالبات النسوية في المنطقة العربية على مدار تاريخها كانت تأخذ في الاعتبار السياق الثقافي والاجتماعي في البلدان العربية والتي يلعب فيها الدين دورا هاما في حياة الناس. فعلى سبيل المثال،

أثارت الجلسة الثالثة المخصصة لمناقشة النسوية الإسلامية، وهي من أهم الحركات النسوية العابرة للقوميات، جدلا واسعا بين المشاركات والمشاركين، فيما يخص تعريف المصطلحات، وسياقات ظهور النسوية الإسلامية في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، والعلاقة بين الحركات النسوية العربية والنسوية الإسلامية. تباينت تعريفات النسوية الإسلامية؛ فهي، من وجهة نظر البعض، مرتبطة ارتباطاً عضوياً مع حركات الإسلام السياسي التي تصاعد ظهورها في الثمانينات من القرن العشرين. في هذا التعريف، نجد تطابق بين النسويات الإسلاميات، والإسلاميات المنخرطات في الحركات السياسية الإسلامية، بدون تمييز. التعريف الثاني يجد أن النسوية الإسلامية تيار بحثي قائم على إنتاج معرفة من منظور النوع من داخل إطار فكري إسلامي، يقدم قراءات جديدة للمصادر الإسلامية التي تتحرى العدل والمساواة، أو المثل والقيم العليا للشرع والقرآن والسنة النبوية. أما عن بدايات النسوية الإسلامية، فهناك تباين أيضا بين الأطروحات. فمن وجهة نظر النسويات الإيرانيات، على سبيل المثال، هن يرين أن النسوية الإسلامية ولدت في أعقاب الثورة الإسلامية الإيرانية في 1979 حيث اضطرت المدافعات عن حقوق النساء، في ظل نظام حكم ديني صارم، أن يؤطرن مطالباتهن في إطار إسلامي تماشيا مع التحولات السياسية والثقافية القهرية. ومع ذلك، وحتى في السياق الإيراني، نجد أن زببا مير حسيني، وهي من أهم منظري النسوية

إغفال دور نسويات عربيات «علمانيات» ساهمن بشكل فعال في تأسيس مجموعة مساواة musawah. ومع ذلك، وفي سياق الحديث عن مجموعة مساواة وظروف التأسيس وخلفيات النسويات اللاتي شاركن في اللحظة التأسيسية وصياغة الأهداف والتوجهات، ومع اعتبار أن عدد من المشاركات في حلقة النقاش كن من النسويات اللاتي شاركن في إطلاق مساواة وأخريات انضموا لاحقاً، ظهرت خلافات قوية بين المشاركات يمكن توصيفها بشبهة الاقصائية في التعامل بين النسويات المنتميات لأيديولوجيات مختلفة.

ومن ثم، هناك حاجة إلى مراجعة ثنائية الديني والعلماني في السياق العربي والانتباه إلى نقاط التلاقي أو الاختلاف في التيارات النسوية المختلفة، بل وكيف أثرت التيارات المختلفة في بعضها البعض. ويظل التحدي الأكبر هو مدى قبولية الآخر عند النسويات المنتميات الى أيديولوجيات مختلفة. هل تستطيع النسويات «العلمانيات» تقبل النسويات الاسلاميات؟ وبالعكس؟ هل من الممكن تجاوز المسميات والتركيز على المضمون؟ هل من المفيد أو الممكن تقسيم الأدوار والعمل في مجالات مختلفة مع الاتفاق على الأهداف؟ ثم، في أعقاب التحولات التي شهدتها المنطقة العربية بعد الربيع العربي وموجات الانحسار التي نشهدها، خاصة فيما يخص وصم الحركات الداعية للتغيير بالحراك الإسلامي السياسي المحظور، كيف نقيم أو نعيد تقييم تأثير النسوية الإسلامية في ظل هذه المتغيرات؟

كل التعديلات التي أدخلت على قوانين الأحوال الشخصية في تونس أو المغرب، وهي القوانين التي تعتبر الأكثر تقدماً وإنصافاً للنساء في المنطقة العربية، تمت في إطار إسلامي وروج لها بحجج وأسانيد دينية. هذا على الرغم من التفات الكثيرات من النسويات العربيات الى ضرورة العمل على قوانين مدنية خارج الأطر الدينية، إسلامية كانت أو مسيحية، من أجل تعزيز قيم المواطنة والمساواة بين الجميع. لا يعني ما سبق أن النسويات استخدمن حجج دينية في كل الموضوعات.

وفي مناقشة وجهة النظر التي ترى أن النسوية الإسلامية وثيقة الصلة بحركات الإسلام السياسي، ذهب البعض الى أن معظم الحركات النسوية في المنطقة العربية والعالم مرتبطة بشكل ما بتيارات سياسية أو أيديولوجية معينة، مما يعقد مسألة الفصل بين النضال والخطاب السياسي. هذا، إلى جانب التعددية في الخطابات والتيارات السياسية الإسلامية، التي تتضمن الكويرية الإسلامية مثلاً. ومن هنا يصبح السؤال عن أي تيار نتحدث، إن كان ديني أو علماني، وكيف نتجنب التعميمات المخلة التي تقف حائلاً دون بناء الجسور والعمل المشترك؟ وعلى نفس المنوال، طرحت فكرة أن النسوية الإسلامية مجال وليس حركة واحدة، مما يمكننا من الحديث عن تيارات متباينة في النسوية الإسلامية، التيارات المهيمنة والأخرى المهشمة أو المنشقة؛ كما يساعدنا هذا على تتبع البدايات ومسارات التأثير والتأثر، خاصة في الحركات العابرة للقوميات. وأخيراً، ومع اعتبار أن النسوية الإسلامية عابرة للقوميات، لا يمكن تجاهل دور المعارضة التونسية في المهجر أو المنفى، في تشكيل تيارات محلية متأثرة بالضرورة بمرجعيات غربية، كما لا يمكن

المحلي والعالمي. وربما من أنجع الأمثلة لهذا الطرح هو التطورات المهمة في مجال التصدي للعنف ضد النساء منذ 2011. فعلى الرغم من أن قضية العنف ضد النساء كانت من أولويات الحركات النسوية العربية، إلا أنها، وبسبب محاذير سياسية وثقافية، لم تصدر العمل النسوي المطلي. لكن مع الانفتاح في المجال السياسي الذي صاحب الحراك الثوري العربي، ومع تزايد معدلات العنف ضد النساء في ظل فراغ أمني، استطاعت مجموعات نسوية فرض قضية محاربة العنف ضد النساء على أجندات القوى السياسية والدولة، كما نجحت النسويات في تحويل مسألة العنف المبني على النوع إلى قضية رأي عام تناقش في وسائل الإعلام بشكل جدي. في مصر، على سبيل المثال، ضمن في دستور 2014 نصا يلزم الدولة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للعنف ضد النساء، ثم صدر في يونيو 2014 تعديل تشريعي جرم التحرش في قانون العقوبات، ثم تنبى المجلس القومي للمرأة استراتيجية قومية لمكافحة العنف ضد المرأة. وفي تونس، أقر البرلمان في يوليو 2017 قانون العنف ضد النساء والذي يشمل العنف الأسري.

أما عن مسألة التأثير والتأثر، أو ثنائية المحلية والعالمية وشبهة الأجندات الامبريالية، نجد أن النسويات العربيات لهن مساهمات مهمة وسابقة. فعلى سبيل المثال، ركزت مجموعات نسوية كثيرة على عنف الدولة الموجه ضد النساء، هذا خلافا للاتجاه السائد في الأجندة

تناولت الجلسة الرابعة في حلقة النقاش قضية العنف ضد النساء باعتبارها أحد القضايا التي نالها قدر كبير من النقد من قبل النسويات المناهضات للإمبريالية في الغرب استنادا إلى الفرضيات التالية: أن أجندة العنف ضد النساء هي أجندة غربية تروج لها التحالفات العابرة للقوميات والنهج الدولي في تناول قضايا المرأة، دون اعتبار للسياسات المحلية؛ وأن الحملات الدعوية عن العنف ضد النساء في العالم العربي تدعم صورا نمطية استعمارية جوهرائية حول العنف «الموروث» في المجتمعات الاسلامية وعدم احترامها للمرأة وحقوق الإنسان، وبالتالي تساعد على نشر سردية ثقافية مصاحبة للسردية السياسية؛ وأن المجموعات النسوية التي تتلقى تمويلا من مانحين دوليين تساهم في نشر أجندة منفصلة عن الواقع وتدعم السردية الامبريالية التي تستغل قضية «العنف ضد النساء» لتسويغ التدخلات السياسية والعسكرية في شؤون دول لها سيادة. تطرقت المداخلات بالتحديد إلى مجال محاربة العنف ضد النساء في أعقاب الحراك الثوري العربي في 2011. اتفق الحضور على ضرورة تصحيح التصورات السائدة عن العلاقة بين الحركات العابرة للقوميات والحركات النسوية العربية (تصور بأن الكوني دائما يؤثر على المحلي ويوجهه)، وربما استخدام مفهوم الحركات العابرة للمحليات للتأكيد على أن بدايات كل الحركات هي دائما بدايات من واقع محلي أيا كان، ثم تنتشر تلك الحركة المحلية أو ترتحل إلى أماكن أخرى، وذلك بهدف تفكيك ثنائية

الاعتراف بهن من قبل الدولة والهيئات الدولية بل وبعض الحركات النسوية العربية أيضا. فعلى الرغم من وجود خطابات كونية حقوقية تتجاوز التقسيمات على أساس العرق والطبقة والانتماء الطائفي وتعلي من قيمة الإنسان كإنسان، إلا أن الأساليب المتبعة من قبل الهيئات الدولية لا تأخذ في الاعتبار السياقات المحلية والمساهمات الفعلية لمجموعات المدافعين والمدافعات عن حقوق العابرات والكوير في لبنان ومصر والغرب وتونس. فعلى سبيل المثال، كلمة «المثلية» هي كلمة منشأة من نضال هذه المجموعات. إلا أنه هناك مؤشرات مهمة على صعيد الاعتراف بحقوق الكويريين، خاصة في لبنان في أعقاب الحراك الثوري العربي. ومع اعتبار كل ما تقدم، والتركيز على الفاعلية النسوية العربية، والإشارة إلى مبادرات عربية مستقلة، إلا أنه لا يمكن إغفال وجود توجس مستتر بين المشاركات حول ثنائية التبعية والاستقلال.

الكونية. وبالحدث عن حركة metoo التي كان لها مدى واسع عند النساء العربيات حيث انتشر وسم «أنا أيضا» في أكتوبر 2017 تجاوبا ودعمًا للفكرة. لكن، طرح قضية العنف ضد النساء وتغيير المفاهيم المرتبطة بأسباب العنف، وفضح المتحرشين ومحاسبتهم اجتماعيا، إلى جانب التعديلات التشريعية، قد يعد من أهم نجاحات الثورات العربية. لقد كان للثورات أثر بالغ الأهمية على المخيلة الشعبية في العالم، وأصبح «احتلال الميادين» حركة عابرة للمجاليات. وفيما يخص حملات مناهضة العنف ضد النساء النابعة من بلد عربي، نتذكر وسم «أول مرة تحرش كان عمري...» الذي أطلق في مصر في إبريل 2017، أي قبل وسم «أنا أيضا» الذي بدأ في أكتوبر 2017.

تطرق النقاش أيضا إلى أشكال العنف المختلفة التي تواجهها النساء العابرات والمتغيرات النوع والكويريات والمثليات، ومعاناتهن من عدم

بينت الجلسة الرابعة والأخيرة بعض المفارقات الجيلية، حيث نلمس اختلافات في الاهتمامات والتوجهات وأولويات العمل. وفي النهاية، هناك حاجة لإعادة كتابة سرديات الحركات النسوية العربية، سرديات تنتبه إلى التفاصيل، إلى حكايات الفاعلات، إلى شهادات ذي صلة، إلى الاختلافات الجيلية، فنجمع «شظايا التاريخ» لإنتاج معرفة تنير المستقبل.

على الرغم من الخلافات الناتجة عن تباين الرؤى والمواقع الأيديولوجية والعمرية لدى الحضور، كان هناك اتفاق على ضرورة إعادة النظر في فرضيات سائدة عن مسارات الحركات النسوية العربية، وهي فرضيات مبنية على فكر ثنائي تعميمي، لا يأخذ في الاعتبار فاعلية المنخرطات والمنخرطين في حركات اجتماعية، ولا ينتبه إلى ديناميكية التأثير والتأثر المصاحبة لارتحال الأفكار والنظريات عبر الزمان والمكان. كما



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org